ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Rese. Marwa Hussein Turki

Dr. Munjed Mansour Mahmoud

Al-Mustansiriya University\ College of Law

Email:
marwa.husain@uomustansiriyah.edu.iq
14720022001@yahoo.com

Keywords:

political legitimacy, political system, legitimacy, political opposition

CC BY

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 20.Mar.2025

Accepted 20.May .2025

Published 10.Aug. 2025

Legitimacy and political system

A B S T R A C T

Legitimacy is one of the basic and pivotal concepts in political science. It is the foundation on which the political system is based to gain recognition and voluntary acceptance of the system by individuals. Legitimacy gives the political system the ability to exercise power without resorting to methods of force and violence, which contributes to achieving political stability and the continuity of rule, as the basis and foundation of political stability is the legitimacy of the political system. Political legitimacy is one of the most important determinants for achieving political stability, and that all political growth aims at political stability. The more those in power enjoy political legitimacy, the easier it is for them to use the tools of subjugation and the laws that control the movement of society and interactions between members of society. Legitimacy guarantees the system of government to achieve control over society and thus achieve political stability. In contrast, the political opposition plays a fundamental and important role in the legitimacy of the political system, as it can be a supporting factor for the stability of the system if it exercises its role within the constitutional and legal framework, and it may turn into a source of threat if it results from a legitimacy crisis within the system. Accordingly, the relationship between the opposition and the political system is affected by the degree of legitimacy enjoyed by the system, whether democratic or otherwise. Democratic, and the extent of the regime's commitment to democratic practices. To achieve the research, the researcher defined the concept of political legitimacy in the first section. As for the second section, it dealt with the birth of political legitimacy in different political systems. The research concluded with a conclusion that included the results and recommendations of the research.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol60.Iss1.4324

الشرعيـة والنظـام السيـاسي

الباحثة: مروة حسين تركي أ.د. منجد منصور محمود
الجامعة المستنصرية ـ كلية القانون

الملـخص

تعد الشرعية من المفاهيم الأساسية والمحورية في علم السياسية ، فهي تعد بمثابة الأساس الذي يرتكز عليه النظام السياسي لإكتساب الاعتراف والقبول الطوعي بالنظام من قبل الأفراد ، فالشرعية تمنح النظام السياسي القدرة على ممارسة السلطة دون اللجوء الى أتباع أساليب القوة والعنف، مما يساهم ذلك في تحقيق الاستقرار السياسي واستمرارية الحكم، حيث أن أساس الأستقرار السياسي وقاعدته هو شرعية النظام السياسي، فالشرعية السياسية هي من أهم المحددات المهمة لتحقيق الأستقرار، وأن كل نمو سياسي يهدف الى الأستقرارالسياسي، فكلما زادت الشرعية السياسية التي يتمتع بها أصحاب السلطة، كلما كان من الأسهل أستخدام شرعية الحكم للسيطرة على الحركات والتفاعلات الأجتماعية بين أفراد المجتمع، وباالتالي تحقيق الاستقرار السياسي، وفي المقابل تلعب المعارضة السياسية دوراً أساسيا ومهماً في شرعية النظام السياسي، إذ يمكن أن تكون عاملاً داعماً لإستقرار النظام اذا مارست دورها ضمن الإطار الدستوري والقانوني ، وقد تتحول الى مصدر تهديد أذا كانت المعارضة نتيجة عن أزمة الشرعية داخل النظام ، بالتالي ستتأثر العلاقة بين المعارضة والنظام السياسي بدرجة الشرعية التي يتمتع بها النظام سواء كان ديمقراطي او غير ديمقراطي ، وبمدى التزام النظام بالممارسات الديمقراطية، ولتحقيق البحث حددت الباحثة في المبحث الأول مفهوم الشرعية السياسية، أما المبحث الثاني فقد تناول ولادة الشرعية السياسية الأنظمة السياسية المختلفة ، وختم البحث بخاتمة تضمنت النتائج والتوصيات الخاصة بالبحث .

الكلمات المفتاحية : الشرعية السياسية، النظام السياسي، المشروعية ، المعارضة السياسية .

المقدمـة

أولاً: التعريف بموضوع البحث:

أن للشرعية جذور تأريخية عميقة في المجتمع الانساني والفكرالسياسي لدرجة أن أي متابعة تأريخية لاتكاد تكشف عن وجود أي نظام سياسي دون رغبة جامحة في تحقيق درجة عالية من الشرعية لنفسهِ ، لذا تعتبرالشرعية من أهم الظواهر السياسية والاجتماعية نظراً لما لها من أهمية في تحديد طبيعة النظام السياسي الحاكم وضمان استمرارهُ وأستقراره ، وشرعية النظام تزداد أو تقل طبقاُ لقدرتهِ على الاستجابة لمطالب الجماهير ومواجهة الأزمات التي تتعرض لها المجتمعات والأستجابة لمتطلبات التغيير، والشرعية السياسية تتضمن عنصري الطاعة والرضا فعدم رضا الأفراد عن أنظمتهم يدفعهم الى عدم طاعتهِ ومن ثم أنهيارالشرعية، والأنظمة السياسية المختلفة تسعى الى الحفاظ على أستقرارها السياسي من خلال تنظيم مكاسب شرعيتها وتنويع مصادرتحظى بالقبول والرضا لدى المحكومين، والعديد من المؤسسات السياسية تعمل على تجنب الوقوع في أزمة الشرعية فتقوم بالحفاظ على النظام ودفع المجتمع نحو التطوروالتقدم ، لكن قد تفشل السلطات والمؤسسات السياسية في بلوغ أهدافها واداء وظائفها يجعل من شرعية النظام السياسي موضع شك وتساؤل ، وبالتالي يكون عرضة للرفض من طرف المجتمع والجماعات السياسية المعارضة التي تسعى لتقديم البديل عن هذا النظام بنظام يهتم بمصالح المجتمع وحاجاتهِ وتحقيق الاستقرار السياسي .

ثانيا: أهمية البحث :

أن البحث في موضوع الشرعية والنظام السياسي أهمية كبيرة لأن الشرعية تلعب دوراً مهماً في تحديد استقرار الأنظمة السياسية المختلفة، فالشرعية تكون بمثابة الأساس الذي ترتكز اليهِ الحكومات للحصول على القبول المجتمعي، مما يساعد ذلك على تعزيز استقرار واستمرارية النظام السياسي، والحد من الصراعات وتسهيل عملية الحكم، لذلك تكمن أهمية هذا البحث في إيضاح مفهوم الشرعية السياسية وتمييز علاقتها بالمصطلحات الأخرى، وتوضيح العلاقة بين الشرعية والمشروعية، وبيان عوامل بناءها، كما يسلط هذا البحث أيضاً الضوء على العلاقة بين الشرعية والمعارضة السياسية ويمكن أن يؤدي أضعاف الشرعية يؤدي الى تصاعد وتيرة المعارضة السياسية وعدم الاستقرار في النظام السياسي، كما تكمن أهمية هذا البحث في إيضاح دور الشرعية السياسية في استقرار الأنظمة السياسية، مع التركيز على علاقتها بالمعارضة السياسية وتأثير ذلك على مستقبل الأنظمة السياسية المختلفة.

ثالثاً: اشكالية البحث :

الشرعية السياسية تعتبر من الركائز الاساسية لاستقرار أي نظام سياسي، حيث تمنحهُ القبول والطاعة من قبل الأفراد مما يساعد على تعزيز استقراه واستمراريتهُ، ومع ذلك تواجه الكثير من الأنظمة السياسية تحديات في تعزيز شرعيتها، سواء كانت أزمات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وغيرها من التحديات، وعليه يطرح هذا البحث الاشكاليات التالية: ما لمقصود بالشرعية السياسية، وما علاقتها بمشروعية النظام السياسي، وما العوامل التي تبني الشرعية السياسية وكيف تؤثر على استقرار النظام السياسي ؟ وما هو الدور الذي تلعبهُ المعارضة السياسية في التأثير على شرعية الأنظمة السياسية المختلفة ؟

رابعاً : منهجية البحث

لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بطريقته العلمية القائمة على الاستقراء .

خامساً: هيكلية البحث : وعليه قسمنا بحثنا الى مبحثين تناولنا في المبحث الاول مفهوم الشرعية السياسية، وقسمناه الى مطلبين تناولنا في المطلب الأول تعريف الشرعية السياسية وتمييزها عن غيرها ، أما المطلب الثاني سنتطرق فيه الى عوامل الشرعية السياسية، بينما المبحث الثاني سنتناول فيه ولادة الشرعية السياسية في الانظمة السياسية المختلفة ، وقسمنا هذا المبحث الى مطلبين، نتناول في المطلب الأول ولادة الشرعية السياسية في الأنظمة السياسية الديمقراطية، أما المطلب الثاني نوضح فيه ولادة الشرعية السياسية في الأنظمة السياسية غير الديمقراطية . وختمنا بحثنا بجملة من النتائج والتوصيات .

المبحث الأول

مفهوم الشرعية السياسية

يعد مفهوم الشرعية من المفاهيم المهمة والاساسية في العلوم السياسية والأجتماعية والذي لايزال الى اليوم وبالرغم من قدمهِ يثير قدراً واضحاً من الألتباس والاختلاف بين المفكرين والباحثين ، فهي من المفاهيم التي تحتاج الى تفسير وايضاح ، ومنذ الوهلة الاولى ترتبط بالجانب القانوني وترتبط بالفلسفة السياسية وقد زاد الاهتمام بفكرة الشرعية كثيراً في الوقت الحالي ، وسبب ذلك يعود الى الاحداث والتغيرات التي طرأت في طبيعة الانظمة السياسية نتيجة موجات التحول الديمقراطي وماتخلقهُ من مفاهيم جديدة تؤدي الى أحداث تغيرات في خريطة الأنظمة السياسية وتصنيفاتها وفرض قيم

وأساليب جديدة تحاكي التغيرات الحاصلة على مستوى الساحة الدولية، وتشارك في دعم الشعوب المطالبة بحقوقها وترفع شعار التحول نحو الديمقراطية مؤكدة ان ذلك لايتحقق الا في ظل وجود نظام ديمقراطي يحظى بالشرعية ، ولاشك فالشرعية صفة ملازمة لأي نظام سياسي من أجل ممارسة الحكم فهي جوهر سير الحياة السياسية بأعتبارها الرضا والقبول العام للنظام السياسي ، كونها تقوم على موافقة الشعب الخاضع لسلطة معينة على ممارسة هذه السلطة لمهامها من أجل تحقيق أهداف الشعب فهي قناعة شعبية بجدارة الحكام لأحتواء مركز السلطة وصنع القرار السياسي. لذا سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول : التعريف بالشرعية السياسية.

المطلب الثاني : عوامل بناء الشرعية السياسية .

المطلب الأول

التعريف بالشرعية السياسية

تطور مصطلح الشرعية بتطورالأنظمة السياسية والأجتماعية عبرالتأريخ، والشرعية سمة لممارسة السلطة السياسية ، وأن السلطة قادرة على ضمان الأذعان والأمتثال لأسباب تتعلق بالقيم أو القواعد الأساسية التي يقر بها عموماً بوصفها شرعية ، وأغلب أعضاء المجتمع يؤمنون ايماناً حقيقياً بأن السلطة يجب ممارستها بطريقة معينة دون غيرها أي أنها تمارس برضا وموافقة المواطنين لكي تعطي مبرراً لطاعتها ، وبهذا فأن الشرعية تكون محصلة علاقة بين الحاكم والمحكوم،السلطة والأفراد ، مضمونها قبول الافراد بالحكومة طواعية فأذا غاب هذا القبول الشعبي بالسلطة الحاكمة تكون الحكومة قد فقدت مبررطاعتها من قبل الافراد ، إذاً فالشرعية هي الصفة التي يجب أن تملكها الحكومات وهذه الصفة تتفق والرأي السائد في الفئة الأجتماعية حول أصل السلطة وطريقة ممارستها، والشرعية فكرة سياسية لأنها تتعلق بالسلطة السياسية وبأستقرار النظام السياسي وبهذا تكون الشرعية سلطة الحكام وممارستها هي الأساس وجوهر كل بناء وتنظيم سياسي وقانوني ، وعليه سنقسم هذا المطلب الفرعين وعلى النحو الآتي:

الفرع الأول : تعريف الشرعية السياسية .

الفرع الثاني : تمييز الشرعية عن المشروعية .

الفرع الأول

تعريف الشرعية السياسية

يعد مصطلح الشرعية من أهم المصطلحات داخل المنظومة الفكرية تأثيراً في مختلف المجالات سواء كانت فكرية أو سياسية أو ثقافية وذلك منذ العصور القديمة وحتى وقتنا الحالي، وأنها تختلط منذ الوهلة الاولى بالنواحي القانونية الا انها وفي تتبع تطورها نرى أنها تختص بفلسفة الحكم السياسية وهذا المفهوم ليس من السهل تفعيلهُ أذ انهُ يكمن في عقول المحكومين فهم لايستطيعون أن يعبروا عن أنفسهم (مصطفى، ٢٠٢٣، ص١٥٤) .

وعند الرجوع الى الجذورالتأريخية لمصطلح الشرعية نجدهُ أنطلق من الفكر اليوناني ، فقد أهتم أرسطو بشكل كبير بأستقرار الحكومة وكان يرى بأن شرعية الحكومة تستند على الدستورية وكان ارسطو يعتقد ان الحكم يكون شرعياً فقط عندما يعمل لصالح المجتمع ككل وليس من أجل المصالح الأنانية للحكام، أما الرومان فمفهوم الشرعية لديهم كان يرمز الى التوافق مع القانون وحسب وجهة نظرهم الشرعية هي مرادفة للسند القانوني الممثل في القاعدة أو النص الذي يبرر الحق والسلطة والادعاء ، وظل هذا المعنى معروفاً حتى القرن السادس عشر، أما كتابات العالم الالماني ماكس فيبر يرى أن الشرعية هي علاقة تبادلية بين الحاكم والمحكوم حيث انهُ عندما يقوم المحكوم بطاعة الاوامر الصادرة عن السلطة

يقوم الحاكم بالمقابل بتقديم دليل على قدرته على خدمة شعبهِ، وماكس فيبر يعتبر المرجع الأساسي للعديد من المفكرين خاصة في موضوع السلطة والشرعية ، فالغالبية العظمى من المفكرين قدموا تعريفات للشرعية أستندوا الى فكر ماكس فيبر، وقد تعددت تعريفات الشرعية بتعدد وجهات النظر والايديولوجيات التي يتبناها كل رأي ،وبعض الباحثين والفقهاء عرف الشرعية بأنها هي الأساس الذي يبنى عليهِ الحكم وقاعدتهِ ومضمونهِ هو قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم وأن يمارس السلطة (العمراوي، ٢٠١٤، ص٩-١٠)، وتُعرف أيضاً بأنها أدراك النخبة الحاكمة والغالبية العظمى في المجتمع بأن هنالك توافق تام بين الحاكم والمجتمع بما يحفظ للمجتمع تماسكهُ وقوتهُ (محمد ، ٢٠٠٠ ، ص١١١)، أما ميشيل دوبري فقد عرف الشرعية على أعتبار أن الحكام يجب أن يستندوا الى احتياطي من الشرعية مما يقتضي أن يكون هؤلاء الحكام شرعيين بطريقة او بأخرى، فالاحكام والمؤسسات التي تمارس السلطة من خلالها والسياسات العامة التي توضع وتنفذ، يجب أن تنسجم مع معتقدات المحكومين وقيمهم وميولهم ومشاعرهم (ناصوري ، ٢٠٠٤ ، ص٣٤٣) هذا التعريف يوضح بأن الشرعية تكون بمثابة تطابق معتقدات وقيم المحكومين مع الحكام وذلك من خلال المؤسسات التي تكون بمكانة الوسيط بين الحاكم والمحكومين ، أوهي " ايمان غالبية أعضاء المجتمع إيماناً حقيقياً بأن السلطة يجب أن تمارس بطريقة معينة دون غيرها والا فقدت مبررات طاعتها"(الشاوي ، ٢٠١٢ ، ص٥٦)، فالشرعية صفة يجب أن تملكها حكومة ما بحيث أن هذه الصفة تتفق والرأي السائد في الفئة الأجتماعية حول أصل السلطة وطريقة ممارستها. (توفيق ، ١٩٧٨ ، ص٤٠)

يتضح مما تقدم من خلال التعاريف اعلاه يمكن تعريف الشرعية بأنها التعبير عن حالة الرضا والتأييد التي يظهرها الأفراد أتجاه النظام والسلطة الحاكمة وهذا يجعل من ممارسة السلطة نابعاً من مصدر واحد تحقيق الصالح العام ، والنظام المطبق لايمتلك الأحقية في الحكم ولا يكتسب صفة الشرعية من دون قبول وطاعة المحكومين لهُ .

الفرع الثاني

تمييز الشرعية عن المشروعية

يمثل مبدأ المشروعية في الوقت الحالي عصب الحياة القانونية والعمود الفقري لبناء النظام القانوني كونهُ المعيار الوحيد الذي من خلاله يمكن التعويل عليهِ في التفرقة بين الدولة القانونية والدولة البوليسية ،والمشروعية فكرة مثالية تتضمن في طياتها معنى العدالة وما يجب أن يكون عليه القانون وهي أوسع من أن تكون مجرد أحترام لقواعد القانون الوضعي العادلة ، فهي تعد المثل الاعلى الذي يتوخاه المشرع في الدولة ويعمل على تحقيقهُ عندما يريد الإرتقاء بمستوى مايصدرهُ من تشريعات ، وتُعرف المشروعية بأنها سيادة حكم القانون هذا التعريف يُبين أن المشروعية جوهرها الأساسي سيادة القانون واحكامهُ بين الافراد والدولة أي خضوع الحكام والمحكومين للقانون، وأن العلاقة بين سيادة القانون والمشروعية ذات تأثير متبادل فلا سيادة للقانون من دون المشروعية ولامشروعية من دون سيادة للقانون (الحلو ، ٢٠١٧ ، ص٤٠)، وتعرف ايضاً بأنها ترتبط بضرورة أحترام القواعد القانونية القائمة حيث تكون جميع تصرفات السلطة العامة في الدولة متفقة وأحكام القانون .(الظافري ، ٢٠١٦ ، ص١٦-١٧).

وأن الشرعية والمشروعية أحداهما مكمل للآخر، لكن توجد بعض الفروقات بينهما من حيث أن الشرعية مفهوم سياسي ويعني أن هنالك سلطة شرعية نالت رضا الشعب وسلطة غير شرعية لم تنل رضا الشعب ، أما المشروعية مفهوم قانوني يتعلق بمدى مطابقة تصرفات السلطة الحاكمة مع القواعد القانونية(محمد ، ٢٠٠٩ ، ص١٧٧)، الشرعية تعني رضا وقبول اغلبية المحكومين عن السلطة الحاكمة فالشعب هو صاحب السيادة في اختيار من ينوب عنهُ في مباشرة السلطة ، والسلطة تكون شرعية اذا كان من يمارسها وطريقة ممارسته لها يتفق والرأي السائد في المجتمع حول هذه الامور (توفيق، ١٩٧٨، ص٩٤)، أما المشروعية فهي خضوع نشاط السلطات في الدولة الى القانون الوضعي وعليه فالمشروعية

تحكمها المرجعية القانونية بمعنى ان تقديرالمشروعية داخل النظام القانوني لذا فأن فكرة المشروعية تدور ضمن دائرة القانون وتنطلق منهُ (محمد ، ٢٠٢٢، ص٣٩). الشرعية مفهوم ذو طابع وظيفي يختص بالجانب العلمي أي ما يمكن أن نطلق عليه بالمفهوم الوظيفي في ممارسة السلطة سواء كانت سلطة سياسية أو أدارية أو دولية ، وتأتي بطرق متعددة منها الانتخابات والأستفتاء، أما المشروعية فهي الهيكل النظري من الناحية القانونية فهي تشير الى العلاقة بين القوانين وليس عملية ممارسة السلطة بل تنطلق الى مفهوم تطبيق القانون فالسلطة الشرعية هي بالنهاية تطبيق للقانون المشروع (محي الدين، ٢٠٢٠، ص١٨)، الشرعية تدرك في إطار السلطة السياسية العليا ، بينما المشروعية يمكن إدراكها فيما يتعلق بالهيئات العامة الأدنى درجة أي السلطات الأدارية (الحلو ، ٢٠١٧ ، ص٤٩).

المطلب الثاني

عوامل بناء الشرعية السياسية

الشرعية السياسية لايتحقق وجودها واثباتها الا بوجود عوامل تستند عليها والتي من خلالها يمكن القول بأن هذا النظام شرعي او أنهُ نظام غير شرعي ومن هذه العوامل هي :

أولاً: المصادر القانونية :

تكسب المصادرالقانونية النظام السياسي شرعيتهُ ذلك من أجل الحفاظ على بقاءه ودوام أستمراريتهُ ، ويعتبر الدستور من أهم هذه المصادر والذي يمثل المنهاج السياسي الذي تعتمدهُ القيادة السياسية،لانهُ يتضمن مختلف الأسس السياسية والفكرية والأجتماعية لنظام الحكم ، ويعد وجود الدستورفي النظام القانوني للدولة ضمانة أساسية لمبدأ الشرعية ، والدستور منذ أن تم وضعهُ لأول مرة بالشكل المدون كوثيقة تأسيس للمجتمع السياسي ووضعه لأساسيات هيكل الدولة ومؤسساتها وتنظيم النصوص القانونية داخل المجتمع فهو يمثل ركيزة أساسية لبناء حكم مؤسساتي يستند الى القانون، كما أن الدستور يعمل على الحد من تسلط الحكام ويُقيد تصرفاتهم ويقوم برسم الحدود لصلاحياتهم و يكرس حقوق الافراد الأساسية (البيج ، ٢٠٢٠ ، ص٢٣) (عبد القادر ، ٢٠١٧ ، ص٢٤)، وكلما كان النظام ملتزماً ومطبقاً للقواعد القانونية التي جاء بها الدستوركلما كان انعكس ذلك بالشكل الأيجابي على استقرار النظام وشرعيتهِ ، لان النظام يباشر سلطاته بمقتضى الدستور دون حصول أي خرق بقواعدهِ القانونية ما ينبثق عنهُ رضا المحكومين عن هذا النظام ويزيد ثقتهم بهِ ومن ثم تعزيز تأييدهم للنظام السياسي السائد ، وبذلك فأن الالتزام بالدستور والقوانين يعد مؤشر من مؤشرات الشرعية فالسلطة تستمد شرعيتها من الدستور من خلال تجريد السلطة عن الشخص الحاكم وأسنادها الى الدولة ، كما أن الشعب مصدر السلطة وشرعيتها على أساس حق الحكم في الدولة لانهُ يقرر أن الشعب مصدر السلطة وأن لم يمارس السلطة من قبلهِ الا أنها تتطلب موافقته ، و إن أعمال السلطة لا تكون لها قيمة الا اذا كانت تعمل ضمن الأطر الدستورية المقررة والسلطة تقوم على أساس قبول أفراد المجتمع بها وعندئذ ترتبط السلطة الشرعية بالخدمات التي تنوي تقديمها الى الافراد ،لأن القبول أعطي مقابل هدف معين هو المصلحة العامة ضمناً أوعلناً فالشرعية مصدرها القوانين وذلك لايتحقق الا في ظل وجود نظام ديمقراطي فعلي (احمد ، ٢٠٠٠ ، ص٤٦).

ثانياً: المشاركة السياسية

يعد مبدأ المشاركة السياسية من أحدى أهم المبادىء الديمقراطية التي أرست أسسها معظم الأنظمة الديمقراطية المعاصرة، والمشاركة السياسية عبارة عن نشاط سياسي يرمز الى مساهمة الأفراد ودورهم في أطار النظام السياسي وهذا النشاط الذي يساهم بهِ الافراد يكون بقصد التأثير على عملية صنع القرار الحكومي سواء كان هذا النشاط فردياً أو جماعياً، سلمياً او عنيفاً شرعياً او غير شرعي ، وأنها من أشكال الممارسة السياسية التي تتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياته

المختلفة حيث موقعها يكمن داخل النظام السياسي ، سواء كانت لتقديم المساندة للسلطة القائمة أو للمعارضة التي تهدف الى تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تتلائم مع مطالب الافراد والجماعات التي يقدمون عليها (مكي ، ٢٠٠٥ ، ص٦٧) (زنجيل ، ٢٠٢٤ ، ص٢)، كما تعد المشاركة السياسية جزءاً من عملية الحكم فهي نشاط يختص بهِ كل فرد للمساهمة في الحكم وفي القرارات الصادرة عن الحكام، ودرجة المشاركة السياسية تعكس مدى تحقيق الديمقراطية والأخذ بالارادة العامة، والمشاركة السياسية تعتبر من أهم الدعائم الأساسية للنظام السياسي لتأثيرها في أرساء البناء المؤسسي للدولة وعلى الاصعدة كافة، والمشاركة السياسية قد تكون عبارة عن أنشطة ذات سلوك نسبي غير سائد يستهدف التأثيرعلى شرعية النظام السياسي وهذه الانشطة قد تكون قانونية كالشكاوي وقد تكون غير قانونية كالتظاهر والعنف والاعتداءات ، فالمشاركة السياسية تعتبر بمثابة أداة لقياس شرعية النظام السياسي القائم لأن المشاركة تفسح المجال أمام المحكومين لوضع مطالبهم أمام صانعوا القرار الحكومي من خلال التعبيرعن تطلعاتهم وآمالهم والقدرة على ترجمتها على أرض الواقع، بالاضافة الى فسح المجال أمام المحكومين للتصويت لمن يعتقدوا انهُ ذات كفاءة من الناحية السياسية ، وإذا لم يحصل النظام على رضا الارادة الشعبية فأنهُ سيتم اللجوء للبحث عن بديل آخر يحصل منهُ على الشرعية المطلوبة (المشاقبة ، ٢٠٢٠ ، ص١٠٠) (دقاقشي ، ٢٠١٤ ، ص٤٣)، فغياب المشاركة السياسية يضعف من دعائم النظام الحاكم وبالتالي غياب الكفاءة والقدرة يهدد شرعية وجود الدولة في نظر مواطنيها، وفي نظر الدول الآخرى ورموزها السياسية ستكون مستباحة لتحديات الجماعات خارجياً وداخلياً .

ثالثاً: الديمقراطية

أن أي نظام سياسي ومهما كانت طبيعتهُ فهو بحاجة الى قدر من الشرعية السياسية بتحقيق الأستقرار والأستمرار السياسي، وشرعية النظام السياسي للدولة الحديثة تكون شرعية أجتماعية أنسانية مشروطة أساساً باخذها بالديمقراطية ، لأن أي نظام سياسي يعاني من غياب الديمقراطية سيعاني أيضا من غياب الشرعية ، وبالتالي فأن النظام الذي يرفض الخيار الديمقراطي ويفتقر نتيجة لذلك الى الشرعية الديمقراطية لايبقى أمامهُ سوى خيار القسر والأستبداد والارغام لضمان استمرارهُ وأستقرارهُ ، كما أن الديمقراطية تكون ضرورية لشرعية السلطة السياسية فعندما تُنتخب الحكومة بطرق ديمقراطية فذلك سيساهم في منح السلطة السياسية الطابع الشرعي في النظام السياسي ، فمن دون الديمقراطية يواجه النظام السياسي تحديات في الحصول على شرعية واسعة وقد تتعرض الحكومة لأتهامات بالاستبداد والقمع ، وأن الوسيلة الديمقراطية هي وجهة النظر التي ترى تشكيل إجراءات صنع القرار الديمقراطي في أفضل تقديرللتوصل الى نتائج عادلة (مرزوقي ، ٢٠١٤ ، ص٢٧).

والشرعية الديمقراطية تتضمن المبدأ الديمقراطي المتمثل في أن السلطة تعود الى الشعب فهذا الأخير لهُ دور كبير في أكتساب الحكومة في النظام الديمقراطي الشرعية السياسية لممارسة السلطة وذلك عن طريق التصويت والتمثيل النيابي ، حيث يصبح للحكومة الحق والشرعية في تطبيق القوانين بالطرق لتي ينص عليها الدستور ، طبقاُ لهذا تعتبر الشرعية السياسية حجر الأساس للحكم الديمقراطي اذ بدون تلك الشرعية تفقد الحكومة شرعيتها وعلى ذلك يفقد الحكم شرعيتهُ ، واستناداُ الى هذا يمكن القول أن كل حكومة لاتستمد سلطتها من الشعب تكون حكومة غير شرعية أي أن كل سلطة لاتستمد شرعيتها من الشعب هي سلطة غير ديمقراطية ، بالاضافة الى أن أي نظام سياسي يتطلب من أجل تحقيق الديمقراطية وجود درجة عالية من الشرعية السياسية فهو يتطلب أيضاً من اجل أضفاء الشرعية على نفسه قسطاً من الديمقراطية فلا مجال لتحقيق حداثة سياسية دون هاتين الشرطين الشرعية والديمقراطية ، وكلما زادت الديمقراطية زادت شرعية النظام السياسي والعكس ، كما أن أي نظام يعاني من مشكلة غياب الديمقراطية سيعاني من مشكلة غياب الشرعية

مما يؤدي الى غياب الاستقرار ثم فقدان الكفاءة ، ولضمان المحافظة على شرعية الأنظمة السياسية الحاكمة وعلى أستقرارها أصبح هنالك حل واحد يتمثل في أنتهاج الديمقراطية (صونيا ، ٢٠١٤ ، ص٢١).

كما أن عملية التحول الديمقراطي هي شرط من شروط الحصول على الشرعية السياسية والأخيرة تقوم بدفع عجلة التحول الديمقراطي التي يجب أن تكون محط توافق أجتماعي لكي تصبح ممكنة ، فلا مجال لأي دولة أن تحقق التحول الديمقراطي في أطار غياب الارادة الجماعية كمصدر حديث للشرعية ، كما وأن الانظمة السياسية تختلف من حيث قابليتها للتحول بأختلاف درجة شرعيتها فكلما كان النظام حاصل على الشرعية كلما كانت قابليتهُ نحو الديمقراطية ممكنة أكثر، وأساس الاستقرار السياسي عادة هو شرعية النظام السياسي حيث مصدر هذهِ الشرعية في العصر الحديث هو القبول الارادي للمجتمع بالنظام السياسي الحاكم ورضاه الطوعي وولاءهُ لهُ مما يجعل علاقة الارتباط والتفاعل بينهما واضحة ومتوازنة ليحقق هذا النظام الأستمرار والاستقرار بعيداً عن عوامل الصراع و الاضطراب ، فأن الديمقراطية جداً مهمة في النظام السياسي ،لأن شرعية النظام السياسي في العصرالحديث مشروطة أساساً بأخذها بالديمقراطية فستكون الديمقراطية شرط الشرعية والاستقرار وأساسهما في النظام السياسي (عبد الدين ، ٢٠١٨ ، ص٢).يمكن القول أن الشرعية هي المبدأ والديمقراطية هي الوسيلة التي من خلالها تحقق هذا المبدأ .

رابعاً: الأنتخابات

أن الأنتخابات أصبحت الملاذ الذي تلجأ اليه أغلب الأنظمة السياسية في ممارسة السلطة السياسية والأنتخابات شرط في الأنظمة الديمقراطية التي تحاول الوصول اليه من أجل الانتقال الديمقراطي للسلطة، وأن الديمقراطيات تأخذ بفكرة التصويت كطريقة ديمقراطية لأنتقال السلطة المنظمة فقد أصبح التأكيد على أجراء الانتخابات بشكل دوري وبطريقة نزيهة وحرة حتى لايبقى أي حزب سياسي في السلطة الى الأبد، فالانتخابات هي الضمان الرئيسي لوصول مجموعة سياسية آخرى الى السلطة، والأنتخابات المدخل الديمقراطي الشرعي للوصول الى السلطة طبقاً للدستوروالقانون ، وأن أرادة الشعب هي الأساس الحقيقي لشرعية السلطة الحاكمة لأن هذه الأرادة الراسخة تنعكس في حق الافراد بأختيار حكومتهم حيث يختار الأفراد من بين المرشحين الشخص القادرعلى ادارة شؤون البلاد ورعاية مصالحهِ (اسود ، ٢٠٢٣ ، ص٨-٩).

والانتخابات في الأنظمة الديمقراطية تعتبرركناً أساسياً لقيام النظام بحيث يستمد النظام السياسي شرعيتهِ وقوتهِ من الارادة الشعبية التي يتم التعبير عنها بواسطة صناديق الاقتراع ، وبناء على ذلك فأن الأنتخابات ترتبط ببناء الشرعية حيث انها تضمن التداول السلمي للسلطة من خلال حصول النخب الحاكمة على تفويض شرعي من قبل المحكومين لممارسة الحكم ، ولذلك الأنتخابات تضيف الشرعية على سلطة الحكام ، كما أن الانتخابات ليست العنصر الوحيد لشرعية السلطة فقط وأنما شرعية السلطة منبعها الرضا الشعبي الذي يعد أساس السلطة وشرعيتها (علي ، ٢٠٢٢ ، ص٧٨)، وشرعية النظم السياسية مستمدة من نظرة المحكومين الى السلطة والى التوافق مابين النخب الحاكمة والمحكومين ، فأصبحت الانتخابات بمثابة المسند التي تعلق فيها السلطة رضا الشعب وأشتراكهُ في أشغال السلطة السياسية ، اذاً فالشرعية عملياً تتحقق أهدافها بأرتباطها أرتباطاً مباشراً مع فكرة الأنتخابات بمعنى أخرأن أغلب الدول اليوم تعتبر فكرة الانتخابات معياراً ومقياساً لرضا الشعب، لذا يمكن القول أن الأنتخابات أساسها فكرة الشرعية لكن الشرعية قد لا تتحقق في الأنتخابات (حامد ، ٢٠٢١ ، ص٣٥).

المبحث الثالث

ولادة الشرعية السياسية في الأنظمة السياسية المختلفة

أن أي نظام أو حكم يصعب عليهِ أن يملك القدرة على أدارة الصراع بالدرجة المطلوبة لأي حكم مستقر ولمدة طويلة بدون شرعية ، وذلك لأن أستقرار السلطة والنظام السياسي لايتحقق دون توفر الشرعية ، والشرعية في ظل الانظمة السياسية قد تتباين فيها وبدرجات متفاوتة وذلك بحسب الظروف الذاتية والموضوعية لكل دولة، حيث تتمتع بعض الأنظمة السياسية بالشرعية نتيجة لتقدم الوعي السياسي والاجتماعي فيها، ووجدت هذه النظم نفسها مرغمة الى تحقيق المصالح العامة بجميع الطرق والوسائل الممكنة ، فأدى هذا الى تنوع وتعدد المؤسسات والاختصاصات في الدولة وذلك ليتسنى لها القدرة على القيام بهذهِ المهمة، أما بعض الدول تعاني من غياب الشرعية فعدم توفر هذا العنصرفي هذه الدول سيجعل من النظام وسلطته غيرمستقرين، ويترتب على غياب الشرعية تحطيم المؤسسات السياسية وطغيان السلطة ونطامها وتوغلها في ممارسة وأعمال العنف والقهر حفاظاً على بقاءها في الحكم ، لذا سنقسم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين:

المطلب الأول

الشرعية السياسية في الأنظمة السياسية الديمقراطية

إن أساس الأستقرار السياسي للأنظمة السياسية عادة قاعدتهُ هو شرعية النظام السياسي فمصدر هذهِ الشرعية في العصر الحديث هو الرضا الطوعي والقبول الارادي للمجتمع بالنظام السياسي الحاكم، مما يجعل علاقة الأرتباط والتفاعل بينهما متوازنة وواضحة لتحقيق استقرار وأستمرارالنظام السياسي وأبعادهُ عن عوامل الصراع والفوضى بشرط أتخاذ النظام الديمقراطي كأساس وقاعدة للأرتباط بين المجتمع وبين السلطة الحاكمة فيهِ (بلقزيز ، ٢٠٠١ ، ص١٣٤)،وأن مشكلة الشرعية في الانظمة السياسية هي بالأساس مشكلة دستورية مؤسساتية وأغلب النظم السياسية تعاني منها في مرحلة التحول الديمقراطي ، فلا تعد السلطة شرعية مالم تكن برضا وقناعة المحكومين، فأن أي سلطة مهما تمتعت بالقوة فأنها دون الرضا الشعبي وبدرجة مقبولة تعتبرسلطة أستبدادية من دون أي مسوغ لذلك، وعندما تتعرض البلاد لحالة من عدم الأستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي ينعكس ذلك سلباً على شرعية النظام ويفقد جزءاً من طاعة مواطنيه، أو قد يرفضوا ذلك النظام وتنهار الشرعية والعكس صحيح، وأن عمل الانظمة السياسية الديمقراطية تعتمد على أساس تنظيم العمل السياسي مما يؤدي الى أصدار القرارات السياسية المبنية على مبدأ التفاعل والمشاركة وهذا يكسب النظام السياسي الديمقراطي الشرعية التي تمكنهُ من القيام بمباشرة وظائفه وأداء مهامهِ (الدفاعي ، ٢٠١٦ ،ص٢٠٣).

وتعتبر الشرعية السياسية مهمة جداً في الأنظمة الديمقراطية، لأنها تعد عنصراً أساسياً لأستقرار ونجاح النظام السياسي فهي تعكس الرضا الشعبي عن الحكومة وتساعدعلى تعزيزالاستقرار السياسي والحد من الصراعات، حيث أنهَ بدون الشرعية الحكومة ستواجه الفوضى أو ألأنهيار وستكون عرضة لردود الفعل العنيفة والنقد، فالشرعية السياسية تكون حقيقية في الدول ذات النظام الديمقراطي عكس الدول ذات النظام التسلطي غيرالديمقراطي، لهذا أصبحت الانظمة الديمقراطية من أكثر النظم أمناً وأستقراراً وأقل المجتمعات في ممارسة العنف السياسي وميلاً لأستخدام القوة العسكرية لحسم الصراعات السياسية (عبد الدين ، ٢٠١٨ ، ص١٧) (زرتوقة ، ١٩٩٢، ص٣٣٠)، ومما يشار اليهِ أن النظام السياسي الديمقراطي المستقر هو الذي ينظر اليه الافراد بوصفهِ نظاماً شرعياُ وفعالاً يمتلك القوة والقدرة على اشباع أحتياجات ومتطلبات الأفراد وتتوفر فيهِ المرونة المطلوبة والكافية للتكيف مع الظروف المتغيرة (ايوب ، ٢٠١٣ ، ص٧)، وأن النظام السياسي الديمقراطي يسمح بوجود المعارضة السياسية فتمارس نشاطها بشكل طبيعي وضمن الأطار المؤسساتي والقانوني، ووجودها يمثل السير الطبيعي للدولة عبرالمحافظة على توازن النظام السياسي، فالمعارضة تعد ركناً أساسياً في النظام السياسي الديمقراطي وتعمل على تعزيز شرعيتهُ وزيادة فاعليته ، كما تُعتبر مطلباً ضرورياً ذات قيمة

معنوية بالغة في النظام السياسي الديمقراطي وذلك لصون الحياة السياسية وحماية النظام السياسي من التفرد بالسلطة والنزوع من قبل مؤسسة على حساب باقي المؤسسات ، كذلك تكمن أهمية المعارضة في الأنظمة الديمقراطية من خلال قدرتها على تقويم عمل السلطة الحاكمة وذلك بتوجيه الانتقادات للسلطة وتقديم النصح والتوجيهات كما تسهم بتحسين أداء الحكومة وزيادة الشفافية في أتخاذ القرارات، وبذلك تكون المعارضة من أهم مرتكزات الديمقراطية القائمة على أعتبار أن الشعب هو مصدر السلطات، لأنها بمثابة ضمانة للتنوع في المجتمع وتجنب الأستئثار بالسلطة وتقليص النزعة الأستبدادية من خلال فرض رقابتها على الحكومة، حيث تجعلها تشعر أنها مراقبة من قبل جهات معينة تتدخل أذا قامت بأي تصرف مخالف للمصلحة العامة من خلال الأعمال التنفيذية التي تمارسها السلطة ، والنظام السياسي الديمقراطي يسمح للمعارضة بفرصة التعبيرعن آرائها بحرية من خلال الانتخابات والوسائل السلمية، وهذا يسمح بخلق تعددية سياسية حيث يمكن للافراد الأختيار بين مختلف التيارات السياسية ، مما يعزز من التنافس على السلطة ويشجع على تقديم افكار وبرامج جديدة عن طريق الانتخابات والتعبيربحريةعن أرادة الشعب وهذا مايؤدي الى فرصة للتعبيرالسياسي بالوسائل السلمية وخلق تعددية سياسية ، فالمعارضة في تلك الأنظمة الديمقراطية يُعتبر وجودها ضرورة أساسية وجزءاً أساسياً من التوازن السياسي، حيث توفر البديل الشرعي للحكومة وتساهم في تحسين الأداء السياسي من خلال الانتقاد البناء وكشف أخطاء الحكومة وتقديم المقترحات لها، بالإضافة أنها تمنع الأحتكار السياسي للسلطة وتُعززمن التوازن بين السلطات ، وبالتالي سيساعد هذا على تعزيز شرعية النظام السياسي وزيادة استقراره ، وفي حال غياب المعارضة سيختل النظام السياسي الديمقراطي وتتعثر العملية السياسية برمتها (المغبشي، ٢٠١٢ ، ص٤٣٣) (البيج، ١٩٩٨ ، ص١٧٣).

يتضح مما تقدم أن ولادة الشرعية في ظل النظام السياسي الديمقراطي تعد ذات أهمية كبيرة لأنها تؤدي الى في تعزيز ثقة الافراد بمؤسسات الدولة مما يسهل تعاونهم مع الحكومة ويعزز الأستقرار الاجتماعي، كما توفر الشرعية السياسية الأساس الذي يعتمد عليه النظام فيساعد بتجنب الازمات السياسية والصراعت الداخلية، ووجود الشرعية في هذه الانظمة لها الدورالفعال بتوطيد المشاركة السياسية الفاعلة للأفراد في العملية السياسية فتجعلهم جزءاً من عملية صنع القرار السياسي وبهذا تعتبر ولادة الشرعية السياسية في هذهِ النظم أساساً لنجاحها وثباتها .

المطلب الثانـي

الشرعية السياسية في الأنظمة غير الديمقراطية

أستمرت الانظمة غير الديمقراطية بعدم التغيير لمجابهة موجات التحول الديمقراطي المتباينة وتزايد بعضها الى نظم هجينة وتأخر أنتقالها الى النظم الديمقراطية وغموض آفاق ذلك، والانظمة هذهِ بطبيعتها مبنية على تقييد حرية الفرد والقضاء على حق المجتمعات في أختيار زعمائهم كذلك ليس للافراد دوراً مهماً في اختيار أو أقالة الحكام من مناصبهم ، لذا فالحكام السياسيين في هذه النظم لديهم حرية أكبر في صياغة تملي على الشعب ما يجب أن يقوم بهِ ، وأن الحكومات التي تكون تصرفاتها مطابقة للقانون فهي تتجه الى توفير الشرعية لتصرفاتها وأعمالها وأتباعها الأساليب الديمقراطية في الحكم ، أما الحكومات التي تصرفاتها تكون لاتستند الى القانون فتكون حكومات دكتاتورية غير ديمقراطية وهذه الحكومات الدكتاتورية الحكم يتركزالحكم فيها بيد فرد واحد يتولى السلطة (عبد الرضا، ٢٠٢٤، ص٣٦) (كاظم، ١٩٩١، ص١٦) ، وذلك بأستخدام أساليب غيرمشروعة كالقوة والعنف أو وصولهُ الى السلطة يكون بالطرق المشروعة لكن عندما يسيطرعلى السلطة يلجأ الى أساليب القوة والعنف (خليل ، ١٩٨٧ ، ص٤٠٢)، ويمارسها حسب مشيئتهِ ويهيمن على السلطتين التنفيذية والتشريعية فهو السيد المطاع دون أن يكون هنالك رقابة حقيقية على أداء أعماله ونظامهِ ودون وجود معارضة سياسية أتجاهه تراقب وتنتقد أعمال حكومته المطبقة في المجتمع لانها تقمع أي معارضة او أي أنتقاد يوجه اليها بالقوة (المشهداني ، ١٩٩٠ ، ص١٥).

والأنظمة الدكتاتورية غالباً ماتعتمد في وجودها بالحكم على الحزب الواحد الذي يحتكر العمل السياسي بسبب أنتفاء التنافس في ظل هذا النوع من الأنظمة حيث لايوجد أمكانية للتنافس على السلطة والتداول السلمي لها ، فتقوم هذه الانظمة بحظر وجود أحزاب سياسية أخرى تشكل تهديداً لسيطرة الحزب الواحد على السلطة ، ونظام الحزب الواحد هو الذي يحتكر الممارسة السياسية في الدولة ويهيمن على الحياة السياسية ويعمل على شخصنة السلطة من خلال جعل زعيم الحزب الواحد محوراً للنظام السياسي ، كما أن الحزب الواحد يعتبر نفسهُ على أنهُ الحزب السياسي الشرعي الوحيد في البلد ويعمل تدريجياً بالتشديد على وجود القوى السياسية المعارضة لكي تصبح نُظم الحزب الواحد هي أهم مايميزالانظمة السياسية الدكتاتورية (شارب ، ٢٠٠٢ ، ص٢٧).والسبب الأساسي لعدم أستقرار الانظمة الدكتاتورية هو أنخفاض الفاعلية ودرجة الشرعية فهذهِ الانظمة عادة تبدأ في الشرعية المتدنية فتجد من الصعب عليها أن تحقق الكفاءة في الأداء وهذه النظم عندما تفتقر كفاءة الاداء لديها ستنخفض شرعيتها (هنتغنتون ، ١٩٩٣ ، ص٣٤٥-٣٤٦).

فتراجع أو غياب الشرعية السياسية في ظل هذه النظم ولجوء نظام الحكم فيها الى القوة والعنف والاستبداد لتثبيت سلطانها في المجتمع يعود الى هشاشة كيان الدولة الناجم عن التداخل التكويني بينها وبين المجتمع، وأنعدام أستقلال البنى السياسية عن الاجتماعية وأن وجدت شرعية فستنتزع بالترهيب علناً وقمعاً تزامناً مع غياب المجتمع المدني وقمعهُ، وفي ظل الأنظمة الدكتاتورية هنالك غياب للمعارضة السياسية حيث يتم قمعها وإقصائها بشكل ممنهج سواء من خلال القوانين المقيدة للحريات أو من خلال الأساليب القمعية التي تهدف الى إسكات أي صوت معارض ، وأي شكل من أشكال المعارضة يعتبر مهدداً للأمن السياسي للبلاد فتستخدم القوة العسكرية لتصفيتها ، وهذا ما يجعل المعارضة ضعيفة ومعدومة غالباُ ، كما أن هذه النظم لا وجود للأحزاب السياسية المتعددة فيها سوى نظام الحزب الواحد الذي يستند عليهِ الدكتاتور، ولا وجود لنقابات وأتحادات مهنية ومنظمات حقيقية تعبرعن متطلبات ومصالح أعضاءها مما يؤدي الى أحتكار السلطة وأقصاء أي شكل من أشكال المعارضة في هذا النظام ، وأن من يحاول معارضة السلطة الحاكمة يتهم بالخيانة والتمرد، ويتم التعامل معهم بقسوة وقد يخسرون وظائفهم ويتم أعتقالهم ومحاكمتهم بموجب القوانين الجنائية التي تعد من أبرز الأستراتيجيات القمعية والبوليسية في هذه النظم والتي وضعها الدكتاتور بنفسه لأجل التخلص من وجود أي معارضة سياسية لحكمهِ لانها تشكل تحدياً كبيراً للسلطات الدكتاتورية الحاكمة، لذا تواجه المعارضة مختلف التحديات والصعوبات وتتعرض للقمع والأضطهاد الشديد من قبل السلطات مما يضعف من قدرة المعارضة على التنظيم والتعبيرعن آرائها ، كما أنها تفتقر الى الحماية القانونية لأن ممارسة أنشطتها تكون غيرشرعية لدى رؤية النظام الدكتاتوري فتُمنع الاحزاب السياسية المعارضة من الاشتراك في الانتخابات أو المؤسسات الحكومية ، وهذا يجعل من الصعب على المعارضة أن تحقق أهدافها في التغييرات السياسية فالدكتاتورية تحظرالمعارضة وتُحرمها بأشكالها كافة وتقوم بالتنكيل بها فتعمل على عدم وجود مساندة شعبية لها لتضمن عدم حصولها على المقاعد البرلمانية (الليمون ، ٢٠١٦ ، ص١٤٢)، وعدم أعطاء المجال أمام المعارضة السياسية وحظر الأفكار والآراء المختلفة من خلال القمع والقوة وخنق الحريات وجعلها تدفع ثمن النظام الدكتاتوري والحاكم قد يجعل من المعارضة تصل الى قناعة بأن فرصة وصولها الى السلطة من خلال الطرق السلمية يكون أمراً غير ممكن ، بفعل غياب تداول السلطة فتلجأ المعارضة الى أتباع الأساليب العنيفة كالثورات الشعبية والثورات المسلحة والمظاهرات والأنقلابات العسكرية ، وقد يصل الأمر الى أعلان العصيان الشعبي ضد السلطة الحاكمة ، كما أن الأفراد لديهم موقف سلبي نحو السلطة السياسية العامة ولايبالون بالاحداث السياسية التي تحصل، وأن الأنظمة الدكتاتورية تعاني دائماً من الهزائم العسكرية لأن الدكتاتور يبدأ شن الحرب دون الأعتماد على أبناء شعبهِ للدفاع عن وطنهم لدى تعرضهِ لهجوم الغزو الاجنبي (رشيد،٢٠١١ ، ص١٨٩)، فالعلاقة مابين النظام السياسي الدكتاتوري والمعارضة قائمة على أساس الصراع المحتدم وحتى وأن انخفضت وتيرة الصراع بفعل العوامل الداخلية والخارجية فالغلبة تكون دائماً للنظام الدكتاتوري (محمد،٢٠٠٩ ، ص٣٢١).

في ضوء ما تقدم نُلحظ أن الأنظمة الدكتاتورية فكرة الشرعية فيها تكون معقدة وغالباً ماتعتمد هذهِ الأنظمة على القوة والعنف للحفاظ على سلطتها بدلاً من القبول الشعبي، ونتيجة لذلك تتميز هذه الانظمة بعدم الأستقرار مما يؤدي الى مقاومة شعبية محتملة ، كما تؤثر هذه النظم على فكرة شرعية وجود المعارضة السياسية فتقوم بقمعها وتجعلها تبدو غيرشرعية في نظر المجتمع ، وتضع قيواداً حازمة على حرية التجمع والتعبير فتعرقل قدرة المعارضة على التنظيم والتواصل مع الافراد، فهذه النظم لا تسمح ولا تعترف بوجود المعارضة السياسية وتمنع قانونياً ودستورياً أي ممارسة لنشاط المعارضة وبأي أسلوب كان، ويعاقب من يخالف ذلك بمقتضى القوانين الجنائية لذا لا يصبح أي مجال للبحث عن وجود أي معارضة سياسية او وجود ضمانات لها ولممارسة أنشطتها في ظل هذه الأنظمة الدكتاتورية .

الخاتمة : في نهاية موضوع البحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

أولا: النتائج .

١- نستنتج أن الشرعية السياسية صفة ملازمة لأي نظام سياسي ديمقراطي من أجل ممارسة الحكم فهي الاساس التي تقوم عليه السلطة والشرعية تعبير عن المالك الحقيقي للسيادة في الدولة وهو الشعب ، وتتحقق في صورة واحدة الا وهي رضا الشعب وهذا الرضا يتحقق في المجتمعات بصورة واحدة مع اختلاف الظروف التي يتحقق فيها الرضا من مجتمع لآخر .

٢- أن الشرعية السياسية تكون أساس وركيزة لاستقرار النظام السياسي والعمود الفقري لهُ ، فكلما زادت شرعية النظام السياسي، كلما زاد استقرارهُ وقدرته على مواجهة الأزمات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية وزادت فرصة بقاء النظام وتطورهُ ، أما في حال فقدان النظام لشرعيته فأنهُ سيؤدي ذلك الى أزمة سياسية وسيواجه النظام خطر الأنهيار والسقوط أو التغيير الجذري .

٣- أتضح أن المعارضة السياسية تعمل على تحقيق أستقرار النظام السياسي في أنظمة الحكم السياسية الديمقراطية ، التي تشهد توجهاً نحو الإصلاح السياسي الديمقراطي والدستوري والتي تعترف بوجود المعارضة وتقبل بأن تتولى المعارضة الحكم كبديل عنها مما يعزز ذلك من شرعية النظام السياسي ، لكن بعض الأنظمة كالنظم الدكتاتورية تتوانئ عن أحتواء المعارضة ولا يفسح لها المشاركة في العمل السياسي وهذه النظم تعد وجود المعارضة يشكل تهديداً للسلطة وللاستقرار السياسي وتعتبر أحتواءها يلحق ضرراً بمصالحها السياسية ، فتعمل الحكومات في هذه النظم على تهميش المعارضة وأقصاءها من الحياة والعملية السياسية من اجل الحفاظ على سلطاتها وابعادها عن الخطر .

ثانياً: التوصيات.

١- العمل على تعزيز الشرعية السياسية من خلال الالتزام بالمبادئ الديمقراطية مثل المساءلة والشفافية لضمان أستمرار الشرعية السياسية لمختلف الأنظمة السياسية .

٢-تفعيل دورالمعارضة السياسية والوثوق بها في العملية السياسية في الأنظمة السياسية المختلفة ، كونها لها دوراً أساسياً لتحقيق التوازن بين القوى السياسية داخل المجتمعات الديمقراطية وغير الديمقراطية، لأنها تعمل على تحقيق الأستقرارالسياسي في هذه المجتمعات وعملها محكوم بالأطر الدستورية وبشكل شرعي ورسمي .

٣-تشجيع الحوار بين الحكومات والمعارضة السياسية كوسيلة لتعزيز شرعية النظام والتخفيف من حدة التوترات السياسية، وتبني آليات ديمقراطية تضمن وجود المعارضة داخل النظام السياسي والمؤسسات السياسية فأن احتواء المعارضة السياسية سيعزز من شرعية النظام السياسي .

المصادر :

أولا : الكتب

١. أحمد ، د. وهبان ، (٢٠٠٠) ، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية (رؤية حديثة للواقع السياسي في العالم العربي)، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الاسكندرية .

٢. بلقزيز ، عبد الاله ، (٢٠٠١) ، الديمقراطية والمجتمع المدني، ط١، دون مكان النشر .

٣. البيج ، د.حسين علوان ، (٢٠٢٠) ، ازمة الشرعية (الصراع بين الثورة والنظام السياسي)، المركز الديمقراطي العربي، برلين .

٤. توفيق ، د. سمير خيري ، (١٩٧٨) ، مبدأ سيادة القانون" دراسة في الفلسفة القانونية"، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد .

٥. الحلو ، د. منجد منصور ، (٢٠١٧) ، مبدأ تقييد سلطة الدولة وضمانات تطبيقه" دراسة مقارنة"، مكتبة السنهوري ، بيروت .

٦. خليل ، د. محسن ، (١٩٨٧) ، القانون الدستوري والانظمة السياسية ، منشأة المعارف، الاسكندرية .

٧. رشيد ، سربست مصطفى ، (٢٠١١) ، المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها، ط١، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، أربيل .

٨. زرتوقة ، صلاح سالم ، (١٩٩٢) ، أنماط الأستيلاء على السلطة في الدول العربية، ط١، مكتبة مديولي، القاهرة .

٩. شارب ، جين ، (٢٠٠٢) ، من الدكتاتورية الى الديمقراطية، ترجمة خالد دار عمر، مؤسسة ألبرت أينشتاين، الولايات المتحدة الامريكية .

١٠. الشاوي ، د. منذر ، (٢٠١٢) ، فلسفة الدولة ، ط١، دار ورد الاردنية ، عمان .

١١. صاموئيل هنتغنتون، (١٩٩٣) ، الموجة الثالثة (التحول الديمقراطي في اوائل القرن العشرين)، ترجمة عبد الوهاب علوي، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع ، الكويت .

١٢. كاظم ، . د. صالح جواد – العاني ، علي غالب ، (١٩٩١)، الانظمة السياسية، مطبعة دار الحكمة، بغداد،.

١٣. الليمون ، د.عوض ، (٢٠١٦) ، الوجيز في النظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري ، ط٢، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن،.

١٤. محمد ، د. حسين عثمان ، (٢٠٠٩) ، النظم السياسية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت .

١٥. مرزوقي ، د. ليندا ، (٢٠١٤) ، الشرعية السياسية ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد .

١٦. المشاقبة ، أمين ، (٢٠٢٠) ، نظريات السياسة المقارنة من التقليدية الى العولمة، ط١، دار الحامد للطباعة والنشر، الأردن .

١٧. المشهداني ، محمد كاظم ، (١٩٩٠) ، الأنظمة السياسية ، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل .

١٨. المغبشي ، د. عبد الحكيم عبد الجليل ، (٢٠١٢) ، أزمة المعارضة في النظم السياسية المعاصرة، ط١، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة .

١٩. مكي ، ثروت ، الاعلام والسياسة ، دار الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٥

ثانيا : الرسائل والاطاريح

١. أيوب ، عميرة محمد ، (٢٠١٣) ، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر .

٢. حامد ، محمد أسماعيل ، (٢٠٢١) ، التنظيم الدستوري لفكرة الشرعية والآثار المترتبة عليها، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون، الجامعة المستنصرية .

٣. دقاقشي ، حميدة ، (٢٠١٤) ، دور مبدأ التداول على السلطة في تحقيق الأستقرار السياسي(دراسة حالة بلجيكا)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر .

٤. صونيا ، غريبة ، (٢٠١٤) ، الأصلاح الديمقراطي في الانظمة السياسية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة، الجزائر .

٥. الظافري ، زينة ، (٢٠١٦) ، أزمة الشرعية وبناء المؤسسات في النظام السياسي المصري، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي ، الجزائر .
٦. العمراوي ، فريدة ، (٢٠١٤) ، أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية (دراسة حالة مصر)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر، الجزائر .
٧. محمد ، عدي عبد الغفور ، (٢٠٢٢) ، شرعية النظام السياسي في اطار التحول الديمقراطي (تونس والجزائر عام ٢٠١٠)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد .

ثالثا : المجلات

١. أسود ، د.علي عبد ، (٢٠٢٣) ، التداول السلمي للسلطة وتأثيرها على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق، جامعة تكريت، المجلد٧، العدد٧ .
٢. البيج ، د. حسين علوان ، (١٩٩٨) ، التحول الديمقراطي وإشكالية التعاقب على السلطة في الدول النامية ، بحث منشور في مجلة الدراسات الاستراتيجية ، جامعة بغداد ، العدد٤ .
٣. الدفاعي ، د. حاتم مهدي– عبد الله ، ايهاب علي ، (٢٠١٦) ، الفرص والمعوقات أمام بناء شرعية عقلانية قانونية في الانظمة السياسية العربية، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم السياسية ، جامعة تكريت ، المجلد٣، العدد٣ .
٤. زنجيل ، د.سمية غالب ، (٢٠٢٤) ، المشاركة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بحث منشور في المجلة السياسية الدولية ، جامعة بغداد، العدد ٥٨.
٥. عبد الدين ، بن عمراوي ، (٢٠١٨) الشرعية الديمقراطية (مقاربة المفهوم وتحديد الأسس والمفاهيم)، بحث منشور في مجلة دراسات قانونية وسياسية ، جامعة محمد بوقرة ، الجزائر، العدد٣ .
٦. عبد الرضا ، أسعد طارش ، (٢٠٢٤) ، إشكالية اعادة بناء الدولة في ظل فلسفة التحول الجديدة بحث منشور في مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد العدد٩٥ .
٧. عبد القادر ، د. حسين ، (٢٠١٧) ، الشرعية السياسية في ظل الانظمة السياسية العربية، بحث منشور في مجلة البحوث السياسية والادارية، جامعة وهران، الجزائر، العدد٦ .
٨. علي ، د. صالح حسين – عزيز ، غسان أمان الله ، (٢٠٢٢) ، شرعية السلطة بين الانتخاب والرضا الشعبي، بحث منشور في مجلة معالم الدراسات القانونية والسياسية، كلية الحكمة الجامعة ، بغداد، المجلد ٦، العدد١ .
٩. محمد ، ثائر كامل ، (٢٠٠٠) ، إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الانسان في الوطن العربي، مجلة المستقبل، مركزات الوحدة العربية ، بيروت .
١٠. محمد ، د. وليد سالم ، (٢٠٠٩) ، المعارضة السياسية في التحليل السياسي الرسمي، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الانسانية، جامعة تكريت، العدد١١ .
١١. محي الدين ، رشا ظافر ، (٢٠٢٠) ، الرأي العام ودوره في ضمان شرعية السلطة ، بحث منشور في مجلة معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الاشرف ، العدد٢ .
١٢. مصطفى ، ميساء زياد ، (٢٠٢٣) أزمة الشرعية السياسية في الأنظمة العربية، بحث منشور في مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث والدراسات، الجامعة الاردنية، العدد٤٣،.
١٣. ناصوري ، أحمد ، (٢٠٠٤) ، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، جامعة دمشق ، المجلد ٢٤ .